

الفصل السابع

المشهد السياسي والرئيس المنتخب

آمال وتحديات - أم هي سياسات المرحلة !!

جاءت نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لتعكس القوتين السياسيتين الفاعلتين على أرض الواقع السياسي المصرى ألا وهما الحزب الوطنى الديمقراطى سابقا (والذى تم حله بموجب حكم المحكمة الإدارية العليا) ، والتيار الإسلامى السياسى الذى يمارس الآن نشاطه من خلال حزبه الحرية والعدالة والنور السلفى. وهاتان القوتان هما القوتان المؤثرتان فى الشارع السياسى المصرى منذ ما يزيد على ثلاثة عقود وإن تغيرت المسميات بعد الثورة عنها قبل الثورة.

ولقد جاء فوز الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسى ودخولهما جولة الإعادة معبرا عن هذا الحال. وجاء أيضا فوز الدكتور محمد مرسى فى جولة الإعادة معبرا عن الواقع الذى يقرر أنه وعلى الرغم من قوة الحزب الوطنى الديمقراطى سابقا تجاه تيار الثورة الجامح إلا أن التيار الإسلامى يعمل بشكل مؤسسى منظم وهذا أمر من المسلمات منذ نشأته وتكوينه فى ثلاثينيات القرن الماضى.

ولعل الرئيس المنتخب تنتظره تركة ثقيلة، ف لديه الملف الأمنى شديد الخطورة ، ولديه ملف أزمة الوقود (السولار والبنزين)، ولديه ملف أزمة القمح ورغيف العيش وهو أول شعارات الثورة والثوار ، ولديه ملف

تدنى مستوى الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية وسوء الخدمة المقدمة للمواطن محدود الدخل، ولدية أزمة البطالة وتداعياتها الأمنية والاجتماعية، وخلاف ذلك من الملفات الداخلية فضلا عن الملفات الخارجية وحساسية العلاقات مع إسرائيل الآن والوضع فى سيناء الذى يحتاج إلى مزيد من التروى للحفاظ على الاستقرار الأمنى لحدودنا الشرقية والحدود الغربية والحدود الجنوبية وملف المياه ودول حوض النيل وملفات العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية والمعونة الأمريكية لمصر والتلويح بقطعها... وهذا جزء من بعض المشكلات التى تنتظر الرئيس الجديد فليده تركة مثقلة بالأعباء والمخاطر على الصعيدين الداخلى والخارجى..

ولقد جاء خطاب الرئيس محمد مرسى بجامعة القاهرة مبشرا بالكثير من الآمال والطموحات لأبناء هذا الوطن ومنبئنا بمستقبل أفضل فى ظل الكثير من الوعود التى داعبت وجدان وأذهان المصريين لبدء عصر جديد يبدأ بالاستقرار الذى يعقبه حلا جذريا لمشكلات عدة.

إلا أن الأمر لا يخلو من المفارقات، فلقد أصدر الرئيس المنتخب الجديد قرارا بدعوة البرلمان إلى الانعقاد على الرغم من حكم المحكمة الدستورية العليا البات^(١) الذى هو فى المفاهيم القانونية عنوانا للحقيقة حيث ينشر فى الجريدة الرسمية ولا يمكن وفقا للمستقر قانونا إصدار قرارا إداريا يخالفه مهما علا شأن مصدره.

(١) الحكم البات فى المصطلح العلمى القانونى يعنى الحكم الذى لا يمكن الطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن وهو يفوق الحكم النهائى فى قوته فالأخير يمكن الطعن عليه بطرق الطعن غير العادية فقط كالطعن بالنقض وإلتماس إعادة النظر.

والرأى فى هذه المسألة أن تيار الإسلام السياسى الحاكم الذى يمثله الرئيس المنتخب ينتظره انتخابات برلمانية لمجلس الشعب فى ضوء الدستور الجديد وقد تكون انتخابات مجلس الشورى أيضا إذا ما استقر النظر فى الدستور الجديد على بقاء مجلس الشورى، فقد يكون من باب الحنكة السياسية احترام المشروعية وإعلاء مبدأ سيادة القانون كسبا لرأى الشارع المصرى والكتل التصويتية المختلفة التى ينتظر حزب الحرية والعدالة (حزب الرئيس المنتخب) وحزب النور السلفى أن يأخذ منها قسطا ليس بالقليل فى الانتخابات التشريعية.

وليس من شك أن الممارسات البرلمانية السابقة للبرلمان الذى تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا قد تفقد حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفى جزءا من الكتل التصويتية إذا ما استمرت القرارات الجمهورية تحذو هذا الحذو فى بداية عصر الجمهورية الثانية الذى يأمل الجميع أن يكون بداية لتغيير حقيقى صوب الديمقراطية المنشودة.

ولعل هذا الأمر جعل البعض يتشكك فى الوعود المبشرة التى ألقاها الرئيس محمد مرسى فور انتخابه وبعد صدور دعوة مجلس الشعب للإنعقاد .. أهى سياسات المرحلة أم أن هذه الوعود وعود حقيقية؟.

هل الوعد برئيس حكومة لا ينتمى إلى حزبه الحرية والعدالة والنور السلفى والوعد باختيار نائب رئيس جمهورية قبطى ونائبه تمثل المرأة المصرية هو من قبيل سياسات كسب المرحلة حتى يمكن للإخوان المسلمين

توطيد دعائم الحكم وكسب رأى الشارع السياسى والكتل التصويتية به
لسدد انتخابية متتالية ولعقود تالية تماثل ما ظفر به الحزب الوطنى من
سيطرة على مقاليد الحكم لعقود طويلة؟؟

وهل القرار الصادر عن رئيس الجمهورية بدعوة مجلس الشعب
للانعقاد وبه شبهه مخالفة القانون بل ومشوبا بعدم المشروعية.. هل
هذا القرار يتسق مع الحنكة السياسية المتطلبة لسياسة المرحلة اللازمة
لكسب تأييد شعبى جماهيرى فى الانتخابات البرلمانية المقبلة؟؟

ولعل الحنكة السياسية مطلوبة فى الوقت الراهن لاستعادة الكتل
التصويتية المفقودة عقب الأداء البرلمانى لمجلس الشعب قبل حله ، ولعله
من الواجب تدارك الموقف عقب إصدار القرار بدعوة مجلس الشعب
للانعقاد على الرغم من صدور حكم الدستورية بحله وذلك بمزيد من
الحنكة السياسية والسياسات المبشرة التى بدأ بها الرئيس المنتخب
تصريحاته وخطاباته حتى تستقر الأوضاع ويهدأ الشارع السياسى.